مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٧) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٧) ٢٠٢٠

أثر الهيكل الداخلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرار تمويلها من المصارف الخاصة

دراسة ميدانية على المصارف الخاصة في سورية

علي ميا *

قصي عمار**

مايا مالك الأمير سليمان***

(تاريخ الإيداع ٢٦ / ٧ / ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الهيكل الداخلي للمشروع المتمثل بـ (الجدوى الاقتصادية و الضمانات المقدمة وخبرات القائمين على المشروع ونوعية المنتجات) على قرار التمويل من المصارف الخاصة السورية من خلال دراسة ميدانية شملت ١٠٨ من العاملين في أقسام الائتمان المصرفي في فروع المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي المسحي من خلال استمارة وزعت على عينة الدراسة ، أثبتت نتائج الدراسة العملية وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لعوامل الهيكل الداخلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويلها من المصارف الخاصة كما توصلت الدراسة إلى أن صيغ تمويل المصارف الخاصة تحد من التحايل لاستخدام التمويل في مجالات غير انتاجية وبالتالي تمول المؤسسات أو المنشآت الجادة فعلاً، أوصت الدراسة بحث المصارف الخاصة على المساهمة في اعتماد الجدوى الاقتصادية للمشروع وذلك للوقوف على امكانية نجاح المشروع في المستقبل ولتقليل الضمانات المطلوبة من المشروع لتمويله، كما أوصت الدراسة المصارف الخاصة بتأمين تدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقليل حجم الضمانات المطلوبة وكذلك توجيه أصحاب المشاريع إلى المشاريع الأكثر جدوى وأوصت الدراسة أيضاً بضرورة وجود دائرة ضمن كل مصرف تعنى بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤمن لها الخبرات والتمويل .

الكلمات المفتاحية : المشاريع الصغيرة والمتوسطة، القرار التمويلي، الجدوى الاقتصادية، الضمانات، نوعية المنتجات، الخبرات.

* أستاذ في قسم إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية.

** أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية.

***طالبة دراسات عليا دكتوراه ،قسم إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (7) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (7) 2020

The impact of availability of the internal requirements for the establishment of small and medium-sized enterprise the funding decisions of Private banks
A field study on private banks in Syria

***ALI MAYYA**
****QUSAI AMMAR**
***** MAYA .M.A. SULEIMAN**

(Received 26 / 7 / 2020 . Accepted 25 / 10 / 2020)

□ ABSTRACT □

This study aimed to identify the impact of the internal structure of the project represented by (the economic feasibility , guarantees, quality of products , and the enterprise operators of the project) on the financing decision from the Syrian private banks through a field study that included 108 workers in the bank credit departments in the branches of private banks in the Syrian Arab Republic. The researcher followed the survey method through a form distributed to the study sample. The results of the practical study demonstrated a significant statistically significant effect of internal structure factors for small and medium enterprise on their financing decisions from private banks. The study also concluded that the modes of financing private banks limit the fraudulent use of financing In non-productive areas, and therefore serious institutions or establishments are actually funded. The study recommended that private banks be urged to contribute to adopting the economic feasibility of the project in order to determine the possibility of project success in the future and to reduce the guarantees required by the project to finance it. The study also recommended private banks to provide training for owners of small and medium enterprises To reduce the size of the guarantees required as well as directing the owners of projects For the most feasible projects, the study also recommended the necessity of having a department within every bank dealing with small and medium enterprise, to which expertise and financing are secured.

Key words : small and medium enterprises, funding decisions, the economic feasibility , guarantees, quality of products , enterprise operators of the project .

***Professor, Department of Business Managment, faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Assistant Professor, Department of Business Managment, faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*****PHD Student, Department of Business Managment, faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria**

المقدمة :

أجمع خبراء اقتصاديون على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد، لا سيما في ظل دورها الرئيس في محاربة مؤشري الفقر والبطالة. وبين هؤلاء دور هذه المشاريع في تعزيز طموحات الشباب وتمكينهم من مواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة خاصة وأنها لا تحتاج لرأسمال كبير، وإن هذه المشاريع تشكل الحصة الأكبر من المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد وتعد أكبر مشغل للأيدي العاملة، إضافة إلى أنها من أهم العوامل التي تسهم في النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية في اقتصاديات معظم اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية.

تعدَ هذه المؤسسات العمود الفقري للقطاع الخاص وذلك للدور المميز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد بشكل عام، حيث تشكل هذه المؤسسات ما يزيد عن ٨٠ % من المؤسسات حول العالم وتستوعب ما يزيد عن ٦٠% من الوظائف[1]، لذلك تعتبر عملية دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية، وتسعى العديد من دول العالم إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في توفير فرص العمل وتحقيق المزيد من التنويع وزيادة الإنتاجية والمرونة في الاقتصاد، إلا إن مسار هذه المشروعات قد اصطدم بالعديد من المشاكل التي عرقلت تطورها وتأتي في مقدمتها مشكلة التمويل لما لهذه الأخيرة من دور مهم في تلبية احتياجات ومتطلبات سوق الأعمال بشكل عام والصغيرة والمتوسطة الحجم منها بشكل خاص.

ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أو القائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحاً مقبولينً، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج هذه المشروعات للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي، ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من المصارف التجارية، ومن المصارف المتخصصة (المصارف المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي) أومن مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة.

وعليه فإن هذه الدراسة تأتي لمعرفة أثر المتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرار تمويلها من المصارف الخاصة وذلك من خلال دراسة ميدانية على هذه المصارف.

١.الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة باللغة العربية:

١. دراسة (محمود وآخرون، ٢٠١٣)،[2] بعنوان: "دور الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"

هدفت الدراسة إلى استعراض واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية مع التركيز على المشكلات والمعوقات التي تواجه تمويلها، وتحديد دور كل من السمات الخاصة للمشروع والتسهيلات التي يمكن أن تقدمها

المصارف في قرار منح التمويل، وتقديم المقترحات المناسبة لتمكين المصارف من تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على تجربة هيئة مكافحة البطالة وتجربة هيئة تنمية المشروعات ثم تصميم استبانة بهذا الخصوص، توصلت الباحثة للعديد من النتائج أهمها:

١. يعتمد قرار من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على السمات الخاصة للمشروع المراد تمويله ، وذلك من خلال تركيز إدارات الائتمان لدى المصارف العاملة في سورية خلال دراستها للملف الائتماني على: حجم مبيعات المشروع . ١. التدفقات النقدية للمشروع . ٢. نسبة التمويل الذاتي للمشروع . ٣.طبيعة عمل المشروع المراد تمويله . ٤.خبرة صاحب المشروع والسمعة الائتمانية له . ٥.إمكانية المتابعة الميدانية للمشروع .

٢. لا يوجد فرق جوهري بين متوسط إجابات الموظفين والمتوسط المفترض بالنسبة للسمات الخاصة للمشروع المراد تمويله ، وبالتالي فإن الفرضية القائلة بأن قرار منح التمويل يعتمد على السمات الخاصة للمشروع المراد تمويله محققة في جميع المصارف المدروسة .

٣. لا تقدم المصارف العاملة في سورية مزايا تفضيلية للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ونبين ذلك من خلال : ١.عدم دعم أسعار الفوائد للقروض الممنوحة لهذه المشروعات . ٢.عدم دعم أسعار العمولات الممنوحة لهذه المشروعات . ٣.ارتفاع حجم الضمانات والكفالات المطلوبة من أصحاب هذه المشروعات .

٤. لا يزال حجم التمويل المقدم من قبل المصارف العاملة في سورية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل بكثير من المستوى المتطلع إليه .

٥. الانخفاض الكبير في عدد المشروعات الممولة من قبل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات مقارنة بالمشروعات الممولة من قبل هيئة مكافحة البطالة سابقاً ، ويكمن السبب الرئيسي في هذا الانخفاض في عدم تخصيص الهيئة الحالية بموازنة مستقلة ضمن الموازنة العامة للدولة كالهيئة السابقة .

٦. من خلال التجربة العملية على أرض الواقع تبين أن ضمانة الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات والتي تصل إلى (٣٠%) كحد أقصى من قيمة القرض لم تحل مشكلة الضمانات التي تطلبها المصارف ، حيث أن المصارف مازالت تطلب من أصحاب المشروعات الضمانات السابقة نفسها بالإضافة إلى ضمانة الهيئة وذلك نتيجة ارتفاع مخاطر التمويل لهذه المشروعات .

٢. دراسة (عمار وعلي، ٢٠١٥)،[3] بعنوان " دراسة العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان الصغير، دراسة مسحية على المؤسسات المالية في الساحل السوري ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان الصغير في المؤسسات المالية العاملة في الساحل السوري وترتيب هذه العوامل حسب الأهمية بالنسبة لهذه المؤسسات، استخدم الباحثون المنهج الاستنباطي الفرضي من خلال الحصر الشامل لمجتمع الدراسة البالغ (٣٥٠) مسؤول وموظف ائتمان في المؤسسات المالية محل الدراسة ، توصل الباحثون للعديد من النتائج أهمها:

١. بالنسبة للعميل تركز هذه المؤسسات على شخصية العميل بالدرجة الأولى ثم رأسماله بالدرجة الثانية كما بينت النتائج أن الظروف الاقتصادية والسياسية والخبرة العملية للعميل تؤثر على قرار منح الائتمان وهناك إغفال للعامل الاجتماعي من قبل هذه المؤسسات .

٢. بالنسبة لمؤسسة التمويل تبين أن الإمكانات المادية لمؤسسة التمويل تؤثر بالدرجة الأولى ثم استراتيجية المؤسسة بالدرجة الثانية ثم حصة المؤسسة في السوق الائتماني ثم السيولة المتوفرة للمؤسسة .

٣. بالنسبة للتسهيل الائتماني تبين النتائج أن مصدر سداد الائتمان جاء في المرتبة الأولى ثم الغرض من الائتمان ومدته ثم طريقة السداد ثم مبلغ الائتمان.

٤. بالنسبة للمشروع الممول كانت القدرة على توليد الأرباح عامل مؤثر على منح الائتمان ثم الجدوى للمشروعات الممولة .

٣.دراسة (نعيم، ٢٠١٦)[4]، بعنوان"مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل الخاصة، ومعرفة دور تلك المؤسسات في تعزيز وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية أن للتمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الخاصة دور في نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وتقوية موقعها التنافسي في الأسواق المحلية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يعود ضعف فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل إلى عدم توفر الضمانات العقارية وكفالات الموظفين والتي تطلبها المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة، السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعها المصرف المركزي العراقي وتحديداً بعد سنة 2003 الأثر في انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إن مؤسسات التمويل الخاصة حديثة التكوين في العراق، حيث قام المصرف المركزي العراقي بإنشاء مؤسسات تمويل خاصة تعنى بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل نشاطها الرئيسي في دور الوساطة المالية حيث تقوم باستلام المنح من المنظمات المانحة وتحويل تلك المنح إلى شبكة المصارف لخاصة لغرض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ضعف الدعاية التسويقية لبرامج التمويل الخاصة في العراق بين أوساط أصحاب الأعمال وانحصار المؤتمرات والندوات التي تقيمها هذه المؤسسات مع إدارات المصارف الخاصة والتي غالباً ما تنعقد بعيداً عن المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسماع اقتراحاتهم والوقوف على المعوقات التي يواجهونها في الوصول إلى تلك المؤسسات والاقتراض منها. ضعف فاعلية دور التمويل المؤسسات الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة بشكل عام والمتوسطة على وجه التحديد. لم تستطع مؤسسات التمويل الخاصة في العراق أن تتجاوز كافة المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف التجارية.

٤. دراسة (العوض وأبو كركي، ٢٠١٧)،[5] بعنوان "معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجية نظر المالكين"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجية نظر المالكين، واستخدمت الدراسة المنهجين التحليلي والوصفي من أجل التوصل إلى النتائج، وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان تعاني من نقص في السيولة والذي يحد من تطور وتقدم هذه المشروعات، والسبب في ذلك عدم كفاية الدعم الحكومي، وعدم توفر المصادر الكافية لتمويل تلك المشروعات، كما توصلت الدراسة إلى أن هذه المشاريع تعاني عدم توفر الخبرات الفنية والكفاءات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضعف البرامج التدريبية الموجهة، بالإضافة إلى مشكلات أخرى تتعلق بضعف التكيف مع البيئة وافتقارها إلى الإبداع والابتكار ونقص الخبرات التسويقية.

٥.دراسة (الكباشي،٢٠١٩) [6] بعنوان " دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة، دراسة تطبيقية على بنك الخرطوم ٢٠٠٣-٢٠١٧ "

تناول البحث دور الجهاز المصرفي في التمويل الأصغر بدراسة تطبيقية على بنك الخرطوم للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧، حيث تكمن مشكلة البحث في عدم استغلال بنك الخرطوم نسبة ١٢% من المحفظة التمويلية الموجهة للتمويل الأصغر كاملاً و أثر سياسات التمويل على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكانت فروض البحث أن سياسة التمويل لها أثر ايجابي في تنفيذ المشروعات الصغيرة حيث تعد صيغ التمويل الاسلامية من الوسائل الحديثة لنجاح سياسات تمويل المشروعات. أهم أهداف البحث معرفة دور تمويل المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ومعرفة عدم منح المصارف التمويل الكامل لهذه المشروعات، كما يهدف في دراسة مشكلات سياسات التمويل للمشروعات والحلول اللازمة، وتأتي أهمية الدراسة من خلال واقع المشروعات الصغيرة وضرورة حاجتها للتمويل بما يتناسب مع سياسات التمويل الخاصة بالمصارف وتحقيق أهداف تلك المشروعات، اتبع البحث المنهج التحليلي والتاريخي والاستقرائي، وكانت النتائج انحراف نسبة التمويل للمشروعات الصغرى وفق النسبة المقررة من بنك السودان المركزي ويرجع ذلك لضعف العائد المتحقق وارتفاع تكلفة التمويل وضعف الثقافة المصرفية لعملاء التمويل الأصغر والعجز التمويلي للمستفيدين ناتج من تضارب السياسات الاقتصادية.

أوصت الدراسة أن السياسات المالية للتمويل تحتاج إلى إعادة صياغة موضوعية حسب المقتضيات والمتغيرات الاقتصادية وإدخال معالجات أكثر مرونة فيما يختص بجانب الضمانات مع ابتكار وسائل ضمان حديثة تشجع قاعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والتمويل الأصغر.

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

١.دراسة (Fatoki and Garwe, 2010) [7]

Obstacles to the growth of new SMEs in South Africa: A principal component analysis approach

"العقبات التي تحول دون نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في جنوب أفريقيا: منهج تحليل المركبات الرئيسية"

تمثلت مشكلة الدراسة بضعف نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا ووجود معدلات فشل عالية تعد من أعلى المعدلات في العالم. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عقبات البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة. وأظهرت نتائج الدراسة بأن أهم العوامل التي تؤثر على نجاح أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جنوب افريقيا هي: التمويل، والبيئة الاقتصادية، والأسواق، والإدارة، والبنية التحتية.

٢.دراسة (Alauddin and Chowdhury, 2015) [8]

Small and Medium Enterprise in Bangladesh: Prospects and Challenges

"المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش: الآفاق والتحديات"

تمثلت مشكلة الدراسة بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنغلادش تعاني العديد من المشكلات، ومعدل تنمية

منخفض رغم محاولات الحكومة النهوض بهذا القطاع. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش والتعرف على المشكلات التي تواجه هذا القطاع. تم استخدام المنهج الوصفي وأظهرت النتائج أن المشروعات محل الدراسة تعاني عدة مشكلات تمويلية وتسويقية وانتاجية، وأن حصول هذه المشروعات على التمويل محدودة إلى حد كبير، وأن هذه المشروعات تعاني صعوبة في الوصول إلى الفرص المتاحة في السوق، والتكنولوجيا والخبرات والأعمال والمعلومات والاتصالات.

وأوصى الباحث باتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز وصول هذه المشروعات للتمويل المناسب، كما أوصى بتوفير البنية التحتية الملائمة لنمو هذه المشاريع، كما أوصى بإقامة مراكز لتدريب عمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القدرات الإدارية، بالإضافة لتنظيم المعارض التجارية الدورية والندوات وورش العمل حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣.دراسة (Bellucci *et al.*, 2016) [9]

"Bank organization and loan contracting in small business financing "

"الهيكل التنظيمي في المصرف والإقراض التعاقدي في تمويل الأعمال الصغيرة".

هدفت هذه الدراسة لتبيان محددات القروض وذلك على طرفي العملية (عميل – بنك) وذلك من خلال قروض مخصصة تأخذ بعين الاعتبار توافر الائتمان للشركات الصغيرة و خصائص عقد القرض مثل أسعار الفائدة ومتطلبات الضمان . وقدم هذا البحث ملخصاً للعلاقة بين الهيكل التنظيمي والإقراض المصرفي للشركات الصغيرة ومدى تأثر السلطة التي تتخذ القرار في عملية الإقراض، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة مسحية، توصلت الدراسة إلى تحديد عدد من محددات القروض في المصارف وذلك من خلال دراسة نظرية قسمت لقسمين: الأول اعتبرت مؤشر سعر الفائدة في زمن محدد في المصرف كمتغير تابع واعتبر كل من متغيرات (ضوابط العلاقة بين الشركات والمصارف، مستويات القرار في المصرف، نوع الصناعة، فرع المصرف، مؤشر السوق، الوقت) كمتغيرات مستقلة وتوصل لنموذج نظري للعلاقة مستخدماً طريقة المربعات الصغرى وتوصلت الدراسة لعلاقة سلبية معنوية بين سعر الفائدة وكل من المتغيرات المدروسة كما لوحظ تخفيض روتيني في أسعار الفائدة مع زيادة في مستوى القرار، وخاصة التحكم في المحددات الأخرى لأسعار الفائدة وبالتالي التحليل لتأثير الهيكل التنظيمي للبنك على تكلفة الائتمان بين أن خطوط الائتمان التي تدار في المستويات العليا تميل إلى دفع أسعار فائدة أقل بالنسبة للخطوط التي تدار بمستويات أدنى ، أما القسم الثاني من الدراسة فقد اهتم بمعرفة ما إذا كان الهيكل التنظيمي للبنك له تأثير على متطلبات الضمان باستخدام نموذج Probit حيث المتغير التابع هنا هو الضمان مع متغيرات (ضوابط العلاقة بين الشركات والمصارف، مستوى القرار في المصرف، نوع الصناعة، فرع المصرف، مؤشر السوق، الوقت) كمتغيرات مستقلة وتوصلت الدراسة لعلاقة طردية معنوية باستثناء المستويات العليا للقرار كانت العلاقة سلبية.

٤.دراسة (Abbasi1 et al.,2017) [10]

Potential Sources of Financing for Small and Medium Enterprises (SMEs) and Role of Government in Supporting SMEs

"المصادر المحتملة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والدور الحكومة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة"

يمثل الوصول إلى التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه رواد الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة. لضمان إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووجودها ونموها بعد أن عرفوا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتبر العمود الفقري للاقتصاد وتلعب دورًا رئيسيًا في نمو وتطور البلاد ، كما تواجه هذه المشروعات عوائق أثناء الحصول على التمويل من المؤسسات المالية. تهدف الدراسة إلى توسيع فهم خيارات التمويل البديلة المتاحة التي يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إليها. الأمر الذي يعزز معرفتهم بالنطاق الكامل لأدوات التمويل التي لديهم والتي يمكن الوصول إليها في ظروف مختلفة ومن خلال إجراء مناقشة بين أصحاب المشروعات حول خلق استراتيجيات إبداعية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات. اضافة لذلك ، هذه الدراسة تهدف إلى إبراز التركيبة السكانية للشركات

الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تجاوز عقبات المصارف التي تقدم شروط صارمة في منح التمويل.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تميزت الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها بمنهجية علمية محكمة وتحليل متعمق، مما ساهم في إضافة جوانب معرفية وتحليلية ستمثل إضافة مهمة للدراسة الحالية. ورغم أهمية الدراسات السابقة وقيمتها العلمية، فإن هذه الدراسة تتميز عنها بمجموعة من النقاط ويبين الجدول (١) الآتي أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الجدول(١) أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة	التشابه	الاختلاف
محمود وآخرون، ٢٠١٣	تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في التركيز على السمات الخاصة للمشروع المراد تمويله	تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة السابقة تركز على تجربة هيئة مكافحة البطالة وتجربة هيئة تنمية المشروعات ولا تركز بشكل خاص على الهيكل الداخلي للمشروع وجدواه الاقتصادية
عمار وعلي، ٢٠١٥	تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في تأثير القدرة على توليد الأرباح ثم الجدوى للمشروعات الممولة على منح الائتمان	تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة السابقة لم تتناول تأثير نوعية المنتجات و خبرات القائمين على المشروع
نعيم، ٢٠١٦	تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في التركيز على الضمانات كعامل مؤثر في منح الائتمان كما تتشابه مع دراستنا في التركيز على القطاع الخاص المصرفي	تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة السابقة لم تتناول العوامل الأخرى للمشروع كالجدوى الاقتصادية و نوعية المنتجات وخبرات القائمين على المشروع
العوض وأبو كركي، ٢٠١٧	تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في دراسة الهيكل الداخلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة السابقة درست الهيكل الداخلي بدراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حين دراستنا من وجهة نظر المصرف وأثر هذا الهيكل على منح الائتمان
الكباشي،٢٠١٩	تتشابه الدراسة الحالية مع هذه	تختلف الدراسة الحالية عن هذه

	الدراسة في دراسة منح الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	الدراسة في أن الدراسة السابقة بحثت في نسب التمويل الممنوحة للمشروعات من قبل المصارف دون التطرق لهيكل تلك المشروعات
Fatoki and Garwe, 2010	تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في دراسة البيئة الداخلية المؤثرة على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة	تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة السابقة درست الهيكل الداخلي بدراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولم تتناول موضوع قرار منح الائتمان المصرفي
(Alauddin and Chowdhury, 2015	تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في دراسة مشكلة منح الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة السابقة قامت بدراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوقوف على مشكلاتها في حين دراستنا من وجهة نظر المصارف
Bellucci *et al.*, 2016	تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في دراسة تأثير نوع المنتجات والضمانات المقدمة من المشروعات على منح الائتمان المصرفي	تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة السابقة تناولت سعر الفائدة و الضمان كمتغير تابع متأثر بالعوامل الاقتصادية للمصرف في حين دراستنا كانت تركز على قرار منح التمويل كمتغير تابع متأثر بالعوامل الداخلية للمشروع
Abbasi1 et al.,2017	تتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في دراسة عوائق حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل	تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة السابقة تبحث في بدائل للتمويل غير المصارف في حين دراستنا تركز على محددات منح الائتمان من قبل المصارف

تأمل الباحثة أن تساهم هذه الدراسة في سد ثغرة معرفية في دراسة موضوع المتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على قرارات تمويلها من المصارف الخاصة، والارتقاء بأدائها حتى تتمكن من

العمل بكفاءة في ظل النظام المالي العالمي المعاصر، وإمكانية دمجها في هذا النظام دون التضحية بخصائصها الأساسية .

٢..مشكلة البحث:

في ضوء الدراسات السابقة تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل، من أهمها عدم القدرة على توفير التمويل اللازم من مصادره المختلفة وبأفضل الشروط الممكنة ، لضمان قدرة هذه المشاريع على ممارسة النشاطات الاقتصادية بطريقة صحيحة. وتبرز المشكلة بشكل واضح لدى نسبة كبيرة من القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الراغبة بالحصول على تمويل من المصارف الخاصة بطبيعة الضمانات التي تطلبها تلك المصارف ، الأمر الذي يشكل عائقا وتحديا لدى الكثير منهم للحصول على التمويل اللازم. بالمقابل فإن القائمين على ادارة المصارف الخاصة، يسعون إلى تعظيم المنفعة من التمويل المقدم الى تلك المشاريع من خلال الحصول على قدر كاف من المعلومات كوجود دراسة جدوى اقتصادية للمشروع ، خبرات القائمين على المشروع، المنتجات التي يقدمها المشروع ، بالإضافة إلى الضمانات المقدمة التي تساعد إدارة الائتمان على اتخاذ القرارات الصحيحة فيما يخص منح التمويل من عدمه .

من هنا فإن هذه الدراسة تسعى للتعرف على أثر المتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويلها من المصارف الخاصة، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الآتي:

هل يوجد أثر للمتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويلها من المصارف الخاصة؟ وقد انبثق عن هذا السؤال عدد من الاسئلة الفرعية وعلى النحو الآتي:

١.هل يوجد أثر لوجود دراسة جدوى اقتصادية للمشروع على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة؟

٢.هل يوجد أثر للضمانات المقدمة على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة؟

٣.هل يوجد أثر لنوعية المنتجات التي تقدمها المشاريع على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة؟

٤.هل يوجد أثر لخبرات القائمين على المشروع على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة؟

٣.أهمية البحث و أهدافه :

الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية النظرية في تناولها قطاع المشاريع الصغيرة الذي تكمن أهميته في قدرته على الإسهام الفعال في عملية التنمية بأنواعها ومجالاتها، وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر، وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب تشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الاسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية، فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات.

الأهمية العملية

تتبلور أهميتها من الناحية العملية في المساهمة التي من الممكن أن تلعبها هذه الدراسة في زيادة وعي القائمين على المصارف حول الأثر الذي تلعبه متغيرات الدراسة المستقلة (دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع، الضمانات

المقدمة، نوعية المنتجات، خبرات القائمين على المشروع على المتغير التابع (قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة) التي من الممكن لها أن تستفيد من نتائج الدراسة الحالية عند الموافقة على قرار التمويل.

٤.منهجية البحث:

تماشياً مع طبيعة هذا الموضوع استخدمنا كلاً من منهج التحليل الوصفي ومنهج المسح الإحصائي، وذلك بغرض وصف كافة جوانب الظاهرة المدروسة وتحليل البيانات التي سيتم الحصول عليها من الدراسة التحليلية عن طريق العينة العشوائية التي تم اختيارها ضمن مجموعة محددات حيث تم تصميم استمارة مقابلة تشتمل على مجموعة من الأسئلة، كما اعتمدنا على التقارير السنوية للمصارف الخاصة.

٥.فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ للمتطلبات الداخلية الإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويلها من المصارف الخاصة. وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعيات الآتية:

١.الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ للجدوى الاقتصادية للمشروع على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة.

٢.الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ للضمانات المقدمة على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة.

٣.الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ لنوعية المنتجات على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة.

٤.الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ لخبرات القائمين على المشروع على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة.

٦.متغيرات البحث :

الجدوى الاقتصادية: هي عبارة عن الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية تفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة. ولابد أن تتصف تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية، فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مخرجات المشروع (منافع، إيرادات أكبر من مدخلاته (تكاليف) أو على الأقل مساوية لها.

ضمانات الحصول على التمويل: هي مجموعة الضمانات التي يطلبها البنك مقابل منحه للقرض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن أمثلتها: الرهونات العقارية، وتحويل الرواتب والحصول على كفالات لكفلاء أثرياء.

نوعية المنتجات: هي إمكانية المشروع الصغير والمتوسط طرح منتجات بنفس الجودة الموجودة في السوق لكن بسعر أقل، بحيث يكون المشروع قد تمكن بطريقة مبتكرة من تخفيض كلفة الإنتاج. كذلك امكانيته على طرح منتجات منافسة تستجيب بطريقة أفضل لتطلعات المستهلكين، مقارنة مع منتجات المنافسين. ويمكن بيع هذه المنتجات بسعر مماثل أو أعلى من أسعار المنافسين لأنها تتوفر على مميزات إضافية وجودة أفضل مقارنة بهم.

خبرات القائمين على المشاريع: وهي ما يمتلكه أصحاب المشاريع من قدرات عملية لممارسة العملية الإدارية في هذه المشاريع على أرض الواقع؛ من تخطيط وتنظيم ورقابة ومتابعة وتوجيه وإشراف، ويمكن توضيح أنموذج الدراسة بالشكل:

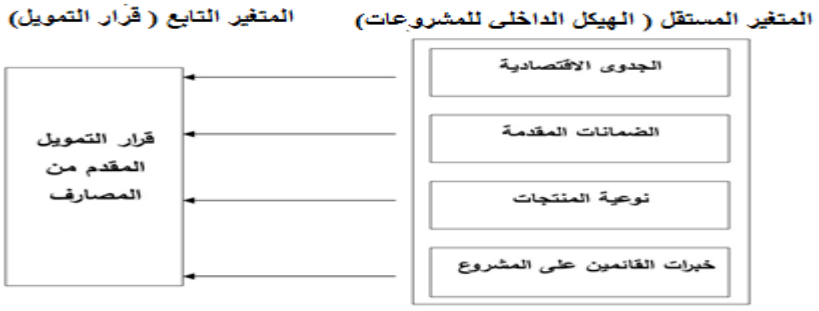

الشكل(١) أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على دراسات [11,12]

٧.الإطار النظري :

- تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تتعدد الجهات المعنية بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سورية، ويختلف تعريف أو تصنيف هذه المنشآت من جهة إلى أخرى، مع العلم أن تحديد مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على المستوى الوطني، يساعد في تقييم أداء هذا القطاع، وفي معرفة مدى إسهامه في الاقتصاد الكلي ، وسبل النهوض بهذا القطاع ليحقق دوره المأمول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعد البنك الدولي الواجهة المالية في العالم حيث يميز في تعريفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع:[13]

١.المشروعات المصغرة: هي التي تكون فيها أقل من 10موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100000دولار أمريكي.

٢. المشروعات الصغيرة : هي التي تضم أقل من 50موظفاً، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا

يتعدى 3ملايين دولار أمريكي.

٣. المشروعات المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 355 موظفاً، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يزيد عن 75مليون دولار أمريكي.

ووفقاً لكتاب مجلس الوزراء السوري عام ٢٠١٧ تم وضع تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يراعي اختلاف أنواع القطاعات الاقتصادية التنموية وفق الآتي[14]:

الجدول (٢) تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

القطاع	المعيار	الوحدة	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة
الزراعي	عدد العمال	عامل	1	20-6	100-21
	المبيعات السنوية	مليون ليرة	اقل من ٥	اقل من ١٥ - 5	100-50
	الموجودات	مليون ليرة	اقل من ٥	اقل من ٥٠ - 5	100-50

الصناعي	عدد العمال	عامل	1	25-6	26-150
	المبيعات السنوية	مليون ليرة	اقل من ٥	50-5	250-51
	الموجودات	مليون ليرة	اقل من ٥	50-5	250-51
التجاري	عدد العمال	عامل	1	10-6	30-11
	المبيعات السنوية	مليون ليرة	اقل من ٢٠	٢٠- أقل من ١٠٠	١٠٠-أقل من ٣٠٠
	الموجودات	مليون ليرة	اقل من ١٥	١٥-أقل من٧٥	٧٥-أقل من ٢٢٥
الخدمي	عدد العمال	عامل	1	25-11	75-26
	المبيعات السنوية	مليون ليرة	اقل من ١٥	١٥-أقل من٥٠	٥٠-أقل من ١٥٠
	الموجودات	مليون ليرة	اقل من ٧.٥	٧.٥-أقل من١٥	٢٥-أقل من ٧٥

المصدر: كتاب مجلس الوزراء رقم (٢٧٨٦/١)تاريخ 2017/3/9المتضمن موافقة المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ 2017/3/7على محددات تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- مراحل تطور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:

مرت التجربة السورية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر ثلاث مراحل رئيسية :

١.المرحلة الأولى ٢٠٠١-٢٠٠٦ (هيئة مكافحة البطالة):[15,16]

أحدثت الهيئة بموجب القانون رقم ٧١ لعام ٢٠٠١، وتركزت اهدافها في العمل على الامتصاص السريع لمخزون البطالة من جهة وحماية المواطنين من الآثار السلبية التي قد تنتج عن دخول البرنامج الاقتصادي حيز التنفيذ من جهة أخرى ، وتم منح الهيئة ٥٠ مليار ليرة تخصص ٧٠% منها لبرنامج تنمية المشاريع(قروض المشاريع الأسرية- قروض المشاريع الصغيرة- قروض توسعة المشاريع القائمة - المشاريع النوعية - قروض دعم المشاريع)، و ٢٠% منها لبرنامج الأشغال العامة، و ١٠% منها لبرنامج التدريب والتنمية المجتمعية، تم تمويل ٢٧٢٦١ مشروع صغير بالتعاون مع المصارف العامة التقليدية .

٢.المرحلة الثانية ٢٠٠٨-٢٠١١ (الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات):[17,18]

أحدثت الهيئة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦ لتحل مكان هيئة مكافحة البطالة وكان من أهم أهدافها تصميم وتنفيذ برامج من شأنها تشجيع رواد الأعمال على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة جديدة وإحداث برامج نوعية مدرة للدخل (مشاريع بالغة الصغر) بهدف مساعدة الأسر الفقيرة وزيادة دخلها، وتم التعاقد مع عدد من المصارف الحكومية والخاصة، انخفض عدد المشاريع التي تمولها الهيئة من ٢٧٢٦١ في المرحل الأولى المذكورة سابقاً الى ٢٧ مشروعاً فقط ويعود السبب الى عدم تخصيص موازنة لها من جهة واعتمادها على القروض والهبات من جهة أخرى التي تتطلب ضمانات وفوائد أعلى مما سبق، وبلغ حجم التمويل للمشاريع الصغيرة خلال فترة عمل الهيئة ٦١.٥ مليون ليرة والمتوسطة ٢٥.٨ مليون ليرة أسهمت المصارف العامة بنسبة ٨٩% والخاصة بنسبة ١١% من التمويل.

٣.المرحلة الثالثة ٢٠١٦ وحتى الآن (هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة ضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة):[19,20]

أحدثت هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بموجب القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٦ لتحل محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشاريع ولا يمكن الحكم على عملها كونها حدثة العهد، كما أحدثت مؤسسة ضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بموجب القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦ بغية تطوير المشاريع الصغير والمتوسطة وتسهيل حصولها على القروض وضمان استدامتها .

- القطاع الخاص المصرفي والتسهيلات الائتمانية المقدمة :

بعد صدور مرسوم إحداث المصارف الخاصة عام ٢٠٠١ بدأت مرحلة جديدة من تطور العمل المصرفي الذي كان مقتصراً على البنوك التقليدية، وقد بلغ عدد المصارف الخاصة والمرخصة في سورية حتى آخر تقرير للمصرف المركزي في ٣٠-٦-٢٠١٦ أربع عشر مصرفاً بالاضافة الى مصرف خاص بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مصرف الإبداع الذي أحدث عام ٢٠١٠،[21] وقد سعت هذه المصارف الى تخصيص موازنات في حساباتها خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويبين الجدول التالي حجم التسهيلات الائتمانية مقارنة مع أرباح المصارف عام ٢٠١٨ :

الجدول (٣) القطاع الخاص المصرفي السوري والتسهيلات الائتمانية المقدمة

المصرف	رأس المال(مليار ليرة)	الربحية ٢٠١٨(مليار ليرة)	التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٨(مليار ليرة)	اهم العمليات
بيمو السعودي الفرنسي	٥.٥	٢.٠٩٤	١.٠٩٩	القرض المهني لتمويل الشركات
الدولي للتجارة والتمويل	٥.٥	١٧.٤٤٩	٠.١٤٩	تمويل المشاريع الصغيرة
العربي – سورية	٥.٠٥	٢١.٠٦٨	٠.١٣٨	تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
عودة – سورية	٥.٧٢٤.٥	٢٠.٩٨٤	٠.١٧٦	قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة
بيبلوس – سورية	٦.١٢	١.٠٦٦	٠.٤٤٠	القرض الشخصي
سورية والخليج	٣	٣.٣٥	٠.٢٥	تمويل المشاريع الصغيرة
الشام	٥	٤.٢٢٩	١.٨٣١	قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة
سورية الدولي الإسلامي	١٥	١٠.١٥٠	٢.٦٢٦	تمويل المشاريع الصغيرة
الأردن – سورية	٣	٢.٤٥٨	١٠.٢٣٥	قرض الأفراد والقرض السكني
فرنسبنك– سورية	١.٧٥	٢.٢٧	٥.٧١١	قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة
الشرق	٢.٥	٠.١٧٩	٠.١٣١	القرض الشخصي
البركة – سورية	٥	٢.٨٥٤	٠.٧٨٨	برنامج تكوين لريادة الأعمال

سورية والمهجر	٤	٠.١٩٤	٠.٩٣١	قرض المؤسسات الصغيرة

المصدر: التقارير السنوية للمصارف عام ٢٠١٨.

حيث نلاحظ تصدر مصرف الأردن–سورية بحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة يليه مصرف فرنسبنك–سورية .

٨.الدراسة العملية:

١.مجتمع البحث وعينته:

تم إجراء مقابلة مع عدد من العاملين بمجال منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الخاصة بلغ عددهم /١٠٨/ حيث تكونت عينة البحث من ٢٤ من الذكور بنسبة ٢٢% من عينة البحث و ٨٤ إناث بنسبة ٧٨% من عينة البحث ، كما لوحظ أن عدد الذين يحملون اجازة جامعية ٩٣ بنسبة ٨٦.١% في حين ١٥ منهم يحملون شهادة ماجستير بنسبة ١٣.٩% من العينة ويبين الشكل التالي توزع عينة البحث حسب الجنس والمستوى التعليمي :

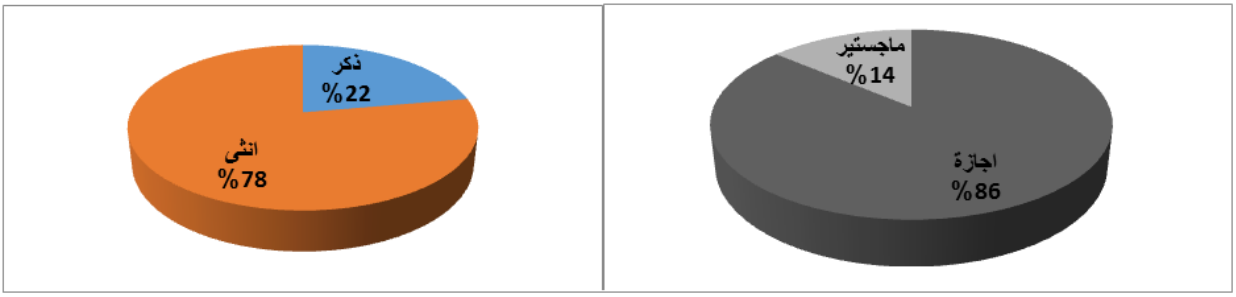

الشكل(٢) توزع عينة البحث حسب الجنس والمستوى التعليمي

و يبين الجدول الآتي توزع عينة البحث منطقة الدراسة:

الجدول (٤) توزع عينة البحث حسب المنطقة

المنطقة	التكرار	النسبة%
الساحلية(اللاذقية وطرطوس)	٦٨	%62.96
الوسطى (حمص)	١١	%10.19
الجنوبية(دمشق)	٢٩	%26.85

٢.الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V20) Statistical Package For Social Sciences، كما استخدام مستوى دلالة (٥%)، حيث تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ وذلك لمعرفة مدى ثبات فقرات استمارة المقابلة، ومعادلة الارتباط الخطي المتعدد ومعادلة الانحدار البسيط والاختبارات المرافقة لها .

–اختبار درجة الثبات (ألفا كرونباخ) Reliability Test–Alpha:

تفسر درجة المصداقية (Reliability) ألفا بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (٦٠%) فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعتبر ضعيفة، وإذا كانت أكثر من (٩٠%) فتعتبر ممتازة [22]. وقد تم بحث مدى توفر الثبات الداخلي في إجابات أسئلة المقابلة باستخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ حيث تجاوزت ٧٠% في جميع المحاور وكانت نتائجه كما في الجدول الآتي:

الجدول(٥) نتائج اختبار ألفا كرونباخ

المحور	ألفا كرونباخ	معامل الصدق = الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ *١٠٠
الجدوى الاقتصادية	٠.٩٤١	%97.01
الضمانات المقدمة	٠.٧١٠	%84.26
نوعية المنتجات	٠.٨٢٩	%91.05
خبرات القائمين على المشروع	٠.٨٥٩	%92.68
تمويل المشروع	٠.٧٩١	%88.94
الكلي	٠.٩٤٢	%97.06

– **الاحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة:** يبين الجدول الآتي الاحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة:

الجدول(٦) الاحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة

المحور	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
الجدوى الاقتصادية	وجود دراسة جدوى اقتصادية للمشروع يساعد في منح التمويل	4.14	0.85	%82.78
	مضمون الجدوى اقتصادية للمشروع يساعد في منح التمويل	4.03	0.86	%80.56
	يتم مراجعة الجدوى الاقتصادية للمشروع من قبل جهات في المصرف مع صاحب المشروع	3.76	0.91	%75.19
	يقوم المصرف بتحسين وتصحيح دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع	3.66	0.92	%73.15
	الكلي	3.90	0.81	%77.92
الضمانات	المصرف يطلب ضمانات مشددة للحصول مقابل الحصول على التمويل	4.40	0.59	%87.96
	الضمانات مختلفة حسب نوعية المشروع	4.16	0.69	%83.15
	اشراف المصرف على الناحية الاقتصادية للمشروع هو جزء من الضمانات	3.27	0.71	65.37
	يمكن تقديم تمويل لمشاريع دون ضمانات	2.69	0.46	%53.89
	الكلي	3.63	0.42	%72.59
المنتجات	لنوع المنتجات دور في منح التسهيلات الائتمانية للمشروعات	3.61	0.91	%72.22
	يفضل المصرف المشاريع الصناعية لمنح التسهيلات الائتمانية	3.44	0.89	%68.89
	يفضل المصرف المشاريع الخدمية لمنح التسهيلات	4.21	0.63	%84.26

	الائتمانية			
	منح التسهيلات الائتمانية لا يهتم بنوع المشروع	3.67	0.84	%73.33
الكلي		3.73	0.67	%74.68
الخبرات	السيرة الذاتية لصاحب المشروع تؤثر على منح التمويل	4.11	0.55	%82.22
	يفضل المصرف المشاريع الجماعية أكثر من الفردية	3.38	0.72	%67.59
	يفضل المصرف وجود خبرة لدى صاحب المشروع في طبيعة منتجات المشروع	3.78	0.67	%75.56
	يساهم المصرف في تدريب المتقدم لتمويل المشروع	3.44	0.70	%68.89
الكلي		3.68	0.56	%73.56
التمويل	يفضل المصرف المشروع ذو الجدوى الاقتصادية الافضل	4.22	0.79	%84.44
	يفضل المصرف المشاريع ذات الضمانات العالية	4.51	0.52	%90.19
	يفضل المصرف نوعية المنتج الاكثر ضماناً	3.93	0.82	%78.52
	يفضل المصرف المشاريع التي يمتلك اصحابها خبرة فيها	3.62	0.84	%72.41
الكلي		4.07	0.59	%81.39

من الجدول السابق نلاحظ أن:

١.**متغيرات الهيكل الداخلي:** يلاحظ من الجدول السابق أن متوسطات متغيرات الهيكل الداخلي كانت مرتفعة وتقع بين ٣.٦٨-٣.٩٠ وجاء في المقدمة متغير الجدوى الاقتصادية بوزن نسبي ٧٧.٩٢% يليه متغير نوعية المنتجات بوزن نسبي ٧٤.٦٨% ثم متغير الخبرات ٧٣.٥٦% وأخيراً متغير الضمانات بوزن نسبي ٧٢.٥٩%.

٢.**متغير الجدوى الاقتصادية:** يلاحظ أن جميع متوسطات الفقرات كانت عالية وكانت أعلاها الفقرة " وجود دراسة جدوى اقتصادية للمشروع يساعد في منح التمويل" وبوزن نسبي بلغ ٨٢.٧٨% في حين أدنى متوسط كان للفقرة " يقوم المصرف بتحسين وتصحيح دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع" بوزن نسبي ٧٣.١٥%.

٣.**متغير الضمانات المقدمة:** يلاحظ أن جميع متوسطات الفقرات كانت عالية باستثناء الفقرة الأخيرة وكانت أعلاها الفقرة " المصرف يطلب ضمانات مشددة للحصول مقابل الحصول على التمويل " وبوزن نسبي بلغ ٨٧.٩٦% في حين أدنى متوسط كان للفقرة " يمكن تقديم تمويل لمشاريع دون ضمانات " بوزن نسبي ٥٣.٨٩%.

٤.**متغير نوعية المنتجات:** يلاحظ أن جميع متوسطات الفقرات كانت عالية وكانت أعلاها الفقرة " يفضل المصرف المشاريع الخدمية لمنح التسهيلات الائتمانية " وبوزن نسبي بلغ ٨٤.٢٦% في حين أدنى متوسط كان للفقرة " يفضل المصرف المشاريع الصناعية لمنح التسهيلات الائتمانية " بوزن نسبي ٦٧.٥٩%.

٥.**متغير الخبرات:** يلاحظ أن جميع متوسطات الفقرات كانت عالية وكانت أعلاها الفقرة " السيرة الذاتية لصاحب المشروع تؤثر على منح التمويل " وبوزن نسبي بلغ ٨٢.٢٢% في حين أدنى متوسط كان للفقرة " يفضل المصرف المشاريع الجماعية أكثر من الفردية " بوزن نسبي ٦٧.٥٩%.

٦.**متغير قرار التمويل(التابع):** يلاحظ أن جميع متوسطات الفقرات كانت عالية وكانت أعلاها الفقرة " يفضل المصرف المشروع ذو الجدوى الاقتصادية الافضل " وبوزن نسبي بلغ ٨٤.٤٤% في حين أدنى متوسط كان للفقرة " يفضل المصرف المشاريع التي يمتلك اصحابها خبرة فيها " بوزن نسبي ٧٢.٤١% هذا ويتضح من تقارب الأوزان النسبية لفقرات قرار التمويل مع الأوزان النسبية لمتغيرات الهيكل الداخلي تقارب وجهات النظر حول الأهمية النسبية لمتغيرات الهيكل الداخلي للمشروعات على قرار تمويلها من المصارف الخاصة.

- نتائج اختبار فرضية الدراسة:

- **الفرضية الرئيسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للمتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويلها من المصارف الخاصة.

للإجابة على هذه الفرضية تم اجراء تحليل الانحدار المتعدد *multiple regression* ونوضح نتائجه في الجدول(٧):

الجدول(٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد *multiple regression* لقياس أثر المتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويلها من المصارف الخاصة

الارتباط المتعدد *R*	معامل التحديد R^2	*F*	Sig.
٠.٨٣٧	٠.٧٠١	٤٧.٢٥٩	٠**

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة *F=47.259* وأن مستوى الدلالة *Sig<0.05* وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للمتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويلها من المصارف الخاصة وأن نسبة تأثير تلك المتطلبات على قرار التمويل بلغ ٧٠.١% وهذا ما توضحه نتائج جدول تحليل التباين ANOVA الآتية الجدول(٨) حيث نلاحظ أن *sig <0.05* وبالتالي أن المتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤثر وبشكل دال إحصائياً على قرار تمويلها من المصارف الخاصة.

الجدول(٨) نتائج تحليل تحليل التباين ANOVA لقياس أثر المتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قرارات تمويلها من المصارف الخاصة

ANOVA[b]

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
المتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة	بين المجموعات	26.098	4	6.525	60.375	0**
	داخل المجموعات	11.131	103	.108		
	الكلي	37.229	107			

والجدول (٩) يبين قيم ثوابت معادلة الانحدار المتعدد ومعنويتها حيث نلاحظ أن *sig<0.05* لجميع متغيرات الهيكل الداخلي (بلغت قيم *t* للمتغيرات ٥.٢٩٣,٢.٤٩٠,٣.٠٨٧,٢.١ على الترتيب) وأن جميع قيمها موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بين متغيرات الهيكل الداخلي وقرار تمويلها من المصارف الخاصة .

الجدول(٩) ثوابت معادلة الانحدار ومعنويتها

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.576	.303		5.208	.000
	الجدوى الاقتصادية	.422	.080	.582	5.293	.000
	الضمانات	1.54	.620	.320	2.490	.020
	المنتجات	.287	.093	.326	3.087	.003
	الخبرات	.640	.800	.110	2.100	.000

اختبار الفرضيات الفرعية:

لاختبار هذه الفرضيات قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط *simple regression* وذلك لمعرفة أثر (الجدوى الاقتصادية – الضمانات المقدمة– نوعية المنتجات – خبرات القائمين على المشروع) على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة ونبين نتائجه في الجدول (١٠) الآتي:

الجدول(١٠) نتائج تحليل الانحدار البسيط *simple regression* لقياس تأثير متغيرات الهيكل الداخلي للمشروع على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة

المتغير المستقل	R	Sig.	R^2	*t.test*	القرار الاحصائي
الجدوى الاقتصادية	0.819	٠.٠٠**	٠.٦٧١	١٤.٧١٦	رفض العدمية
الضمانات المقدمة	0.507	٠.٠٠**	٠.٢٥٧	٦.٠٥٨	رفض العدمية
نوعية المنتجات	0.780	٠.٠٠**	٠.٦٠٩	١٢.٨٤٥	رفض العدمية
الخبرات	0.538	٠.٠٠**	٠.٢٨٩	٦.٥٦٠	رفض العدمية

– **الفرضية الفرعية الأولى:** من الجدول السابق قيمة معامل الارتباط ٠.٨١٩ وبالتالي العلاقة قوية بين المتغير المستقل (الجدوى الاقتصادية) و المتغير التابع (قرار التمويل) كما نلاحظ أن قيمة *t=14.716* وأن *sig<0.05* وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للجدوى الاقتصادية للمشروع على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة وأن معامل التحديد والبالغة قيمته ٠.٦٧١ يبين أن المتغير المستقل (الجدوى الاقتصادية) يفسر ما نسبته ٦٧.١% من المتغير التابع (قرار التمويل) وترى الباحثة أن توافر دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع من شأنه بيان امكانيات النجاح وتوفر فرص النمو والبقاء للمشروع، وهذا يشكل حافزاً للمصرف الخاص على تقديم التمويل الذي يطلبه القائمون على المشروع.

– **الفرضية الفرعية الثانية:** من الجدول السابق قيمة معامل الارتباط ٠.٥٠٧ وبالتالي العلاقة أقل من متوسطة بين المتغير المستقل (الضمانات المقدمة) و المتغير التابع (قرار التمويل) كما نلاحظ أن قيمة *t=6.058* وأن

sig<0.05 وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للضمانات المقدمة من المشروع على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة وأن معامل التحديد والبالغة قيمته ٠.٢٥٧ يبين أن المتغير المستقل (الضمانات المقدمة) يفسر ما نسبته ٢٥.٧% من المتغير التابع (قرار التمويل) وترى الباحثة أن المصارف الخاصة تلجأ إلى طلب الضمانات مقابل الحصول على التمويل، وذلك كون هذه الضمانات تمنح المصرف إمكانية السداد من الجهة الضامنة للتمويل مما يؤدي إلى تقليص فرص المخاطرة وعجز المصرف عن تحصيل المبالغ التي تم منحها للمشروع.

– **الفرضية الفرعية الثالثة:** من الجدول السابق قيمة معامل الارتباط ٠.٧٨٠ وبالتالي العلاقة متوسطة بين المتغير المستقل (نوعية المنتجات) و المتغير التابع (قرار التمويل) كما نلاحظ أن قيمة *t=12.845* وأن *sig<0.05* وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لنوعية منتجات المشروع على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة وأن معامل التحديد والبالغة قيمته ٠.٦٠٩ يبين أن المتغير المستقل (نوعية المنتجات) يفسر ما نسبته ٦٠.٩% من المتغير التابع (قرار التمويل) وترى الباحثة أن المصارف الخاصة تأخذ بالاعتبار نوع المنتجات التي سوف تقوم بإنتاجها المشروعات الطالبة للتمويل إذ أن نوعية المنتجات سوف تدفع المصرف إلى منح التسهيلات المصرفية للمنتجات التي يعتقد أنها تلاقي قبولاً من المستهلكين.

– **الفرضية الفرعية الرابعة:** من الجدول السابق قيمة معامل الارتباط ٠.٥٣٨ وبالتالي العلاقة أقل من متوسطة بين المتغير المستقل (الخبرات) و المتغير التابع (قرار التمويل) كما نلاحظ أن قيمة *t=6.560* وأن *sig<0.05* وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لخبرات القائمين على المشروع على قرار التمويل المقدم من المصارف الخاصة وأن معامل التحديد والبالغة قيمته ٠.٢٨٩ يبين أن المتغير المستقل (الخبرات) يفسر ما نسبته ٢٨.٩% من المتغير التابع (قرار التمويل) وترى الباحثة أن المصارف الخاصة تسعى للتعامل مع أصحاب المشاريع الذين يمتلكون خبرات واسعة في مجال العمل لكون تلك الخبرات تنعكس على نجاح المشروع في المستقبل وتشكل أيضاً عاملاً مساعداً على منح الائتمان المصرفي.

نتائج البحث:

١.أثبتت نتائج الدراسة العملية وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للمتطلبات الداخلية لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة(الجدوى الاقتصادية و الضمانات المقدمة وخبرات القائمين على المشروع ونوعية المنتجات) على قرارات تمويلها من المصارف الخاصة وكانت جميعها ذات أوزان نسبية عالية وجاء متغير الجدوى الاقتصادية في مقدمتها يليه متغير نوعية المنتجات ثم متغير الخبرات ٧٣.٥٦% وأخيراً متغير الضمانات .

٢.تسعى المصارف الخاصة الى تحقيق الربح من خلال التشغيل الأمثل للأموال فيها من أجل تحقيق أكبر عوائد بأقصر فترة زمنية وبالتالي كان لا بد للمصارف من وضع قيود على الهيكل الداخلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف إعادة تلك الأموال وتحقيق الأرباح.

٣.ترى الباحثة أن صيغ تمويل المصارف الخاصة تحد من التحايل لاستخدام التمويل في مجالات غير انتاجية وبالتالي تمول المؤسسات أو المنشآت الجادة فعلاً.

توصيات البحث:

توصي الدراسة بحث المصارف الخاصة على المساهمة في اعتماد الجدوى الاقتصادية للمشروع وذلك للوقوف على امكانية نجاح المشروع في المستقبل ولتقليل الضمانات المطلوبة من المشروع لتمويله، كما توصي الدراسة المصارف الخاصة بتأمين تدريب لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقليل حجم الضمانات المطلوبة وكذلك توجيه أصحاب المشاريع إلى المشاريع الأكثر جدوى كما توصي الدراسة أيضاً بضرورة وجود دائرة ضمن كل مصرف تعنى بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤمن لها الخبرات والتمويل .

المراجع :

١. الشريف، ريحان ، " *بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة* " ، مداخلة في مؤتمر الجزائر الاقتصادي ، ٢٠١٥.

٢. محمود، يوسف ; عباس، غادة ; قبرصلي ، صبا، " *دور الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا*" ، مقال ، مجلة جامعة تشرين ، المجلد ٣٥ ، العدد ١٣ ، ٢٠١٣.

٣. عمار، قصي ; علي، مضر ، " *دراسة العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان الصغير ، دراسة مسحية على المؤسسات المالية في الساحل السوري* " ، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين ، ٢٠١٥.

٤.نعيم. حسين شريف .*مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق*,مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢٣)، العدد (٨٨)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص٣٠٣-٣٢٦، ٢٠١٦.

٥. العوض، أكرم شاهر؛ أبوكركي، بسام .*معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين* .مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، المجلد(٣)،ص١-١٨، ٢٠١٧..

٦.الكباشي،الأمين ابراهيم محمد أحمد، " دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة، دراسة تطبيقية على بنك الخرطوم ٢٠٠٣-٢٠١٧ "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان، السودان ، ٢٠١٩.

7.Fatoki, Olawale; David Garwe. ***Obstacles to the growth of new SMEs in South Africa:A principal component analysis approach****. African Journal of Business Management, Vol.4(5), 2010, 729-738.*

8.Alauddin, Chowdhury; Mustafa Manir Chowdhury. Small and Medium Enterprise in Bangladesh: Prospects and Challenges. Global Journal of Management and Business Research: C Finance, Vol 15 (7), 2015, 1- 10.

9.Bellucci ,Andrea; Borisov, Alexander; Zazzaro, Alberto," Bank Organization and Loan Contracting in Small Business Financing", https://ideas.repec.org/p/sef/csefwp/424.html,2016.

10. Waseem Ahmed Abbasi , Zongrun Wang& Danish Ahmed Abbasi, " Potential Sources of Financing for Small and Medium Enterprises (SMEs) and Role of Government in Supporting SMEs", Journal of Small Business and Entrepreneurship Development, December 2017, Vol. 5, No. 2, pp. 39-47.

11.Habib,Ahmad; "The Role of Islamic Financial Institutions in Financing Microenterprises : Theory and Evidence ", The Arab Academy for Banking and Financial Studies . A study prepared for the sixth Islamic Forum, 2003.

12.Ghobaklloo,O; "Information Technology Adoption in Small and Medium sized Enterprises ; An Appraisal of Two Decades Literature ", Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol.1, Issue.7, 2011.

13.Bahago, Fatima Jummai Shawai. ***Contribution Of Small And Medium Enterprises Development Agency Of Nigeria (SMEDAN) To The Growth And Development Of Micro, SmalL And Medium Enterprises In Kaduna And Kano States.*** *PHD, faculty of administration, Ahmadu Bello university, Zaria, Nigeria, 2015.*

14. كتاب مجلس الوزراء رقم (٢٧٨٦/١)تاريخ 2017/3/9المتضمن موافقة المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ 2017/3/7على محددات تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١٥.القانون رقم /٧١/الخاص بإحداث الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، سورية، الصادر بتاريخ ٨-١٢-٢٠٠١.

١٦. تقرير إنجازات هيئة مكافحة البطالة ٢٠٠٦-٢٠٠٢في سورية، ص.٤٥-ص٦٠.

١٧.المرسوم التشريعي رقم /٣٩/الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، سورية، الصادر بتاريخ ١٤-٩-٢٠٠٦.

١٨. المادة /١/ من المرسوم التشريعي رقم /٣٩/ تاريخ ١٤-٩-٢٠٠٦ القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشاريع.

١٩.القانون رقم /٢/ الخاص بإحداث هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الصادر بتاريخ .٦-١-٢٠١٦.

٢٠.القانون رقم/١٢/الخاص بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الصادر بتاريخ .٢٨-٣-٢٠١٦.

٢١. المصرف المركزي السوري – نشرة ٢٠١٦ .http://www.cb.gov.sy/ar .

٢٢.الفرا ،وليد عبد الرحمن ،"تحليل بيانات الاستبيان" ، كتاب متاح على شبكة الانترنت ، ٢٠٠٨.